Document: EB 2021/134/R.33
Agenda: 16(a)
Date: 8 November 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث عن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، ووظيفة الرقابة

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب المالي
ومدير شعبة المراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Teresa Tirabassi
الموظفة الرئيسية، وحدة العناية الواجبة لنزاهة الأطراف الثالثة، وكبيرة أخصائيّ المالية
رقم الهاتف: 2148 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.tirabassi@ifad.org

Trent Baldacchino
أخصائي المالية (وحدة العناية الواجبة لنزاهة الأطراف الثالثة)
رقم الهاتف: 2028 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.baldacchino@ifad.org

Francesco Martini Varvesi
محلل مالي (الضوابط)
رقم الهاتف: 2353 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: f.martinivarvesi@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للاستعراض

المحتويات

أولا – موجز **1**

ألف- الجرائم المالية ووظائف الرقابة في الصندوق 1

ثانيا – التنفيذ وتخفيف المخاطر **2**

ألف- وظيفة الجرائم المالية 2

باء- وظيفة الرقابة 4

ثالثا – التدريب والثقافة **7**

رابعا – الرصد والإبلاغ **7**

تحديث عن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، ووظيفة الرقابة

أولا – موجز

ألف- الجرائم المالية ووظائف الرقابة في الصندوق

1- مع تطور نموذج العمل في الصندوق لزيادة دعم تحول سبل العيش الريفية، تضطلع المنظمة على نحو متزايد بتنفيذ عملية اللامركزية، والتفويض بالصلاحيات، والعمل مع القطاع الخاص. وكنتيجة لذلك، تتغير ملامح المخاطر والأهمية النسبية للمعاملات. ومن المهم التخفيف من هذه المخاطر، ولا سيما تلك المرتبطة باللامركزية، من أجل حماية الرأي غير المتحفظ للمراجعين عن الصندوق وضمان الحفاظ على ثقة المانحين وأصحاب المصلحة.

2- ويدير الصندوق تلك المخاطر بطريقتين تتمثلان في الامتثال لإطار الرقابة الداخلية من خلال وظيفة الرقابة الجديدة، والامتثال لسياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب من خلال وظيفة الجرائم المالية الجديدة.

3- وتشكل هاتان السياستان اللتان وافق عليهما المجلس التنفيذي جزءا من الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق الذي تنسقه الشعب المسؤولة ذات الصلة، والتي تنسق التنفيذ وتبادل المعرفة والخبرات لاتباع نهج شامل من أجل إحداث تغيير ثقافي في المنظمة.

4- وبعد الموافقة على إطار الرقابة الداخلية وسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب في نهاية عام 2019، أنشئت الوظيفتان الجديدتان بموجب نشرة لرئيس الصندوق في عام 2020 في دائرة العمليات المالية ضمن شعبة المراقب المالي. وعُيّن الموظفون من دون تكبد تكاليف إلى حد كبير من خلال إعادة توجيه الوظائف القائمة.

5- ووظيفة الرقابة في شعبة المراقب المالي مسؤولة عن: (1) وضع وتقييم الضوابط المثلى في الصندوق من خلال البيانات، والأدوات، والمشورة للالتزام بالمبادئ الموضوعة من لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة Treadway، وإطار الرقابة الداخلية، وبالتالي تعزيز كفاءة العمل والآراء غير المتحفظة للمراجعين الخارجيين؛ (2) دعم ورصد التفويض بالصلاحيات كأداة ضامنة؛ (3) دعم كفاءة العمليات من خلال تحديد وإعادة هيكلة أسلوب العمل.

6- ووظيفة الجرائم المالية في شعبة المراقب المالي مسؤولة عن: (1) إجراء فحص يومي للملفات الرئيسية لمقدمي الخدمات والشركاء من أجل مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، والجزاءات، والمخاطر المتصلة بها، بالإضافة إلى الإبلاغ؛ (2) إدارة عمليات اعرف عميلك؛ (3) توجيه إجراءات حماية البيانات والخصوصية في الصندوق.

7- وقد نفّذت كلتا الوظيفتين برنامجا تدريبيا للوصول إلى عدد كبير من الموظفين دعما لتغيير في الثقافة في المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذتا حلول برمجيات لضمان إجراء العمليات بكفاءة وطورتا الإبلاغ عن الحالات الاستثنائية من خلال عمليات الحوكمة القائمة في الصندوق.

8- والغرض من هذه الورقة هو تقديم لمحة عامة للجنة مراجعة الحسابات عن التقدم المحرز بين 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020 و30 سبتمبر/أيلول 2021 في تنفيذ سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب للصندوق الموافق عليها من قبل المجلس التنفيذي ووظيفة الرقابة. والهدف هو تعزيز الضوابط الداخلية

والضمانات الخاصة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، والمخاطر المرتبطة بها، ودعم والآراء غير المتحفظة للمراجعين الخارجيين، ومواصلة تحقيق أهداف الصندوق.

ثانيا – التنفيذ وتخفيف المخاطر

ألف- وظيفة الجرائم المالية

9- تهدف سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب في الصندوق إلى ضمان تحديد المخاطر المتعلقة بالنزاهة، وتقديرها، والتخفيف منها على النحو المناسب، مع مراعاة طبيعة أنشطة المنظمة، ونطاقها، وتعقيدها. والهدف من ذلك هو منع الصندوق من ممارسة الأعمال مع الأطراف النظيرة المدرجة على قوائم الجزاءات المعتمدة، أو التي شاركت في غسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو مخاطر ذات صلة – وبالتالي الحد من تعرض المنظمة للضرر الجسيم على سمعتها، أو الخسارة المالية، أو المسؤولية القانونية.

10- وكما ذُكر، أنشئت وظيفة الجرائم المالية في عام 2020 ضمن شعبة المراقب المالي لتنفيذ سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب وتنسيق جميع أنشطة الصندوق المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، والتصدي لتمويل الإرهاب، والجزاءات والأنشطة المرتبطة بها. وبالإضافة إلى استخدام الموارد القائمة، جرى إنشاء وظيفة جديدة وتعيين أخصائي في شؤون مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب.

11- ولوظيفة الجرائم المالية ثلاثة أهداف رئيسية هي: (1) إجراء فحص يومي للملفات الرئيسية لمقدمي الخدمات والشركاء من أجل مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، والجزاءات، والمخاطر المتصلة بها، بالإضافة إلى الإبلاغ عنها؛ (2) إدارة عمليات اعرف عميلك؛ (3) توجيه حماية البيانات وعمليات الخصوصية في الصندوق.

12- وفيما يتعلق بالهدف الأول للوظيفة، وكجزء من التزامات الصندوق بموجب الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية، تسعى عمليات التحقق الأساسية اليومية للوظيفة إلى الحد من مخاطر تعامل الصندوق عن غير قصد مع أطراف نظيرة مدرجة على قائمة الجزاءات المعتمدة، أو قد شاركت في غسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، وما يتصل بذلك من مخاطر.

13- ووفقا لسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، ومع مراعاة الممارسات الرائدة لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وتوصيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب - فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، اعتمدت الوظيفة نهجا قائما على أساس تقييم المخاطر، ويتواءم مع فئات المخاطر المعيارية لإدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، في إجراء العناية الواجبة للنزاهة على الأفراد والكيانات المشاركة في جميع العمليات والأنشطة التي يمولها ويديرها الصندوق.

14- وتعيّن الوظيفة تصنيفا لتقدير المخاطر وتوصية لجميع الأطراف النظيرة (الموظفين، والاستشاريين، والموردين، والمقترضين، ومتلقي المنح، والأطراف النظيرة في مجالي الاستثمار والتداول وكيانات القطاع الخاص)، بما في ذلك الإجراءات وعمليات التصعيد الموحدة، بما يتماشى مع إطار التفويض بالصلاحيات في الصندوق. ويستخدم تصنيف المخاطر مقياس الصندوق الموحد للمخاطر المؤلف من أربع نقاط – المخاطر العالية (أحمر)، والكبيرة (برتقالي)، والمتوسطة (أصفر)، والمنخفضة (أخضر)، والذي يستند إلى معايير الصناعة العامة لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب. ويترتب على ذلك تطبيق مستوى أو مدى العناية الواجبة للنزاهة بما يتناسب مع مستوى الجريمة المالية أو المخاطر المتعلقة بالنزاهة لكل طرف نظير. وعلى سبيل المثال، تُصنف مشاركات القطاع الخاص في الصندوق على أنها من المحتمل أن تكون عالية المخاطر.

15- وفي إطار رؤية شعبة المراقب المالي لتعزيز التكنولوجيات الرقمية والأتمتة لتحسين تقديم خدماتها وكفاءة عملها، نفذت الوظيفة رابط الامتثال Firco الخاص بشركة Accuity، أحد حلول البرمجيات الرائدة في مجال الجرائم المالية، الذي يتيح للصندوق فحص 000 20 كيان وفرد في الوقت نفسه. وتشمل عملية الفحص جميع العمليات التي يمولها ويديرها الصندوق، وتتضمن التوريد في المشروعات والمقر، والأطراف النظيرة في التداول وجهات الإصدار، والعمليات غير السيادية، والشراكات الخاصة، والأشخاص المسافرين في عمل للصندوق، وموظفي الصندوق واستشاريه. ويجري الفحص على أساس قوائم الجزاءات المعتمدة من الصندوق، بالإضافة إلى قواعد البيانات الموحدة للقطاع المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب التي تحتوي على قوائم المراقبة، وسجلات الإنفاذ، والمواد السلبية في وسائل الإعلام.

16- وحل البرمجيات، المترابط مع أنظمة الصندوق، يتيح لجميع الموظفين إجراء عمليات بحث مخصصة حسب الطلب عن أطراف نظيرة محتملة، ومن خلال وظيفة مدمجة لسير العمل، رفع أية مطابقات إلى وظيفة الجرائم المالية في شعبة المراقب المالي للتقييم. وبالإضافة إلى تيسير العناية الواجبة للنزاهة في مرحلة الالتحاق، بحيث تجرى عمليات التحقق الضرورية قبل بداية علاقة جديدة، يستفيد الحل أيضا، على نحو أساسي، من أنظمة المصادر والبيانات في الصندوق لإجراء عمليات التحقق بصورة تلقائية طوال مدة العمل لضمان الرصد الفعال والمستمر. ويحتفظ بسجل لجميع عمليات الفحص في الحل لأغراض التتبع الكامل وسجل المراجعة. وكمثال على كفاءة العمل التي يولدها الحل، لم تعد هناك حاجة إلى أن يجري الموظفون في شعبة الموارد البشرية عمليات تحقق يدوية عند التحاق استشاريين جدد. فعملية الفحص تجرى الآن بصورة تلقائية من خلال الحل، ويحتفظ بأدلة الفحص في سجل المراجعة.

17- ومنذ يناير/كانون الثاني 2020، قام الصندوق بفحص 100 في المائة من الأفراد والشركات في الملفات الرئيسية لمقدمي الخدمات والشركاء لضمان عدم خضوعها لأي جزاءات. وحُدد عدد صغير من الأطراف النظيرة الخاضعة للجزاءات وأوقف نشاطها. وبالنظر إلى مبدأ عدم التسامح إطلاقا الذي تتبعه المنظمة، وميلها إلى تجنب المخاطر من خلال إجراء أنشطة مع أطراف خاضعة للجزاءات، جرى التخفيف من المخاطر من خلال هذا الرصد اليومي وإيقاف النشاط.

18- ومنذ يناير/كانون الثاني 2020، أجرى الصندوق تقديرات مفصلة للعناية الواجبة للمخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب والمخاطر المتصلة بها لعدد كبير من الأطراف النظيرة (موظفي الصندوق، والموظفين الآخرين، والموردين، والمقترضين/المتلقين، والأطراف النظيرة في مجال الاستثمار والتداول المصرفي، وكيانات القطاع الخاص) باستخدام قواعد البيانات الموحدة للصناعة. وبالنسبة للأغلبية الساحقة من الأطراف النظيرة (99.7 في المائة)، لم تلاحظ تنبيهات سلبية. وبلغت التنبيهات التحذيرية، حيث لا يوجد استنتاج مؤكد، أو حيث توجد مخاوف معينة أقل أهمية لا تستدعي الحد من علاقة العمل، نسبة 0.2 في المائة، وبلغت التنبيهات السلبية المهمة، حيث يحد الصندوق في العادة من علاقة العمل أو لا يدخل فيها، نسبة 0.1 في المائة. ويشارك المراقب المالي على نحو نشط في جميع التنبيهات المهمة والتحذيرية، ويجري إطلاع كبير الموظفين الماليين على جميع التنبيهات المهمة. ومع إنشاء لجان المخاطر الجديدة في الصندوق، ستقدّم تقارير منتظمة إلى هذه اللجان كجزء من ممارسات الحوكمة الرشيدة. وسيستمر إجراء عمليات الفحص وتقييم المخاطر على أساس يومي.

19- وبالنسبة للهدف الثاني لوظيفة الجرائم المالية ضمن شعبة المراقب المالي، وضعت الوظيفة إجراءات ونفذت العمليات الموحدة للصناعة وعمليات اعرف عميلك المتوائمة مع المؤسسات المالية الدولية لدعم تحسين إجراءات العناية الواجبة للنزاهة للعمليات التي يشارك فيها القطاع الخاص. وتُعدل هذه العمليات وفقا لطبيعة المتلقين والمخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب. ويشمل ذلك تنظيم استبيانات خاصة بعمليات اعرف عميلك وقوائم مرجعية للعناية الواجبة للنزاهة تضم عملية عناية واجبة مفصلة بشأن

مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، تنجزها وظيفة الجرائم المالية ضمن شعبة المراقب المالي، حسب الاقتضاء.

20- وأدخل الصندوق بنودا رئيسية عن مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، والجزاءات في اتفاقيات الاقتراض والتمويل المتفاوض بشأنها، بما في ذلك اتفاقيات التمويل التكميلية. كما أدخلت عمليات مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب في وثائق الصندوق مثل إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق، واستراتيجية الموارد التكميلية، وإجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والمبادئ التوجيهية للصندوق الأخضر للمناخ، وإطار الاقتراض المتكامل، والرسالة الموجهة إلى المقترض، وبيان سياسة الاستثمار في الصندوق.

21- وتعمل شعبة المراقب المالي بصورة وثيقة مع مكتب المراجعة والإشراف وتتقاسم النتائج معه حسب الاقتضاء، وتتعاون مع مكتب المراجعة والإشراف بشأن الاستفادة من حل البرمجيات لدعم عمل المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل شعبة المراقب المالي بصورة وثيقة مع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية وتتقاسم معه نتائج التقديرات وتتشاور معه حسب الاقتضاء. وقد اتُفق مع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية على مؤشرات المخاطر الرئيسية للإبلاغ بشأن لوحة المخاطر المؤسسية إلى الهيئات الرئاسية، ويجري الآن الإبلاغ على أساس فصلي إلى لجان المخاطر الجديدة ذات الصلة. كما تعمل شعبة المراقب المالي بصورة وثيقة مع مكتب المستشار العام، ومكتب الشؤون الأخلاقية حسب الاقتضاء لتقاسم وتبادل المعلومات من أجل تعزيز امتثال الصندوق الشامل لعمليات التحقق من العناية الواجبة للأطراف الثالثة.

باء- وظيفة الرقابة

22- جرى تنقيح وظيفة الرقابة في شعبة المراقب المالي في عام 2020 للحد من مخاطر اللامركزية والتدليس، وتوفير أدوات لمكاتب الصندوق، ووحداته، وشعبه لتحديد الضوابط الداخلية في أساليب العمل، ورصدها، وتعميمها، وتصديقها.

23- ولوظيفة الرقابة ثلاثة أهداف رئيسية: (1) وضع وتقييم ضوابط مثلى وتقييمها في الصندوق من خلال البيانات، والأدوات، والمشورة للالتزام بتوجيهات لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة Treadway، وإطار الرقابة الداخلية، لدعم كفاءة العمل والآراء غير المتحفظة للمراجعين الخارجيين؛ (2) دعم ورصد التفويض بالصلاحيات كأداة ضامنة؛ (3) دعم كفاءة العمليات من خلال تحديد وإعادة هيكلة أسلوب العمل.

24- وتُعّد الوظيفة خطة عملها السنوية من خلال منهجية نهج قائم على أساس تقييم المخاطر مدعومة بمشاورات داخلية لتحديد مكاتب الصندوق، ووحداته، وشعبه التي ستجري فيها بعثات، مع ضمان تغطية كافية للأنماط والمناطق الجغرافية ذات الصلة.

25- وبالنسبة للهدف الأول لوظيفة الرقابة في شعبة المراقب المالي، فهي تجري بعثات إلى مكاتب الصندوق، ووحداته، وشعبه لتقييم الضوابط الداخلية المثلى على ستة أبعاد: (1) حقوق الوصول والفصل بين الواجبات؛ (2) التفويض أو التفويض الفرعي بالصلاحيات؛ (3) الحسابات المصرفية والنقدية؛ (4) مخاطر التدليس في التوريد في المشروعات؛ (5) عمليات الإغلاق المالي؛ (6) مخاطر التدليس في أساليب العمل. وهي تنسق مع شعب المقر ذات الصلة التي قد تتحمل مسؤوليات معينة في الأبعاد الستة.

26- ويقابل خبراء فريق الرقابة خلال بعثاتهم كبار موظفي مكاتب الصندوق، ووحداته، وشعبه لمناقشة مجالات مخاطر الرقابة، ودعم تحديد أساليب العمل، وتحديد الضوابط الرئيسية وفرص كفاءة أساليب العمل. وتقدم الوظيفة تحديثات عن التفويض بالصلاحيات، والمجالات التي يمكن تقديم المزيد من الدعم فيها بشأن التفويض والتفويض الفرعي، وتقدم البيانات والأدوات الجديدة لكي يستخدمها الموظفون. ومن الأمثلة على ذلك تقرير

لحقوق الوصول أعده الموظفون في المكتب بالمقارنة مع المتطلبات في إطار الرقابة الداخلية في الصندوق، وثمة مثال آخر هو لوحة للبيانات المالية والبيانات المتعلقة بالميزانية الرئيسية.

27- ويجري استكمال استبيان بشأن الرقابة من المكاتب، والوحدات، والشعب، لتحديد المجالات التي لوحظت فيها حالات استثنائية للضوابط الداخلية، ومجالات المخاطر للمزيد من الاستعراض والتقييم.

28- وتجرى عملية تحديد أساليب العمل الرئيسية مع مدلولات تتعلق بالتمويل والمدفوعات، حيث تحدد الضوابط الرئيسية، ويسلط الضوء على الأساليب اليدوية التي يمكن أن تستفيد من إعادة هيكلة أسلوب العمل، ويجرى تحسينها أينما أمكن. وفي العام الماضي، حُدد 57 أسلوب عمل من الوظيفة وقُدمت إلى المكاتب ذات الصلة.

29- وتشمل اختبارات الرقابة التي نفذت، على سبيل المثال لا الحصر، استعراضا لجميع تقارير المراجعة الداخلية ذات الصلة؛ وتقارير خارجية أخرى ذات صلة؛ وجميع اللوحات الداخلية ذات الصلة؛ وحقوق وصول الموظفين؛ وبيانات من أنظمة التوريد عن التدليس المحتمل؛ وعلاقة وتسويات الوكالة المضيفة؛ وسجل المصروفات النثرية، وعند الاقتضاء، الحسابات والتسويات المصرفية؛ والجرائم المالية (الجزاءات، ومسائل مكافحة غسل الأموال، والتصدي لتمويل الإرهاب، ومؤشرات مكافحة التدليس، ومجالات المخاطر ذات الصلة)؛ والبيانات عن الاستشاريين وبنود النفقات المادية الأخرى؛ والمعلومات الأخرى ذات الصلة التي تؤيد وتدعم النتائج.

30- ويجري إعداد بطاقة أداء المراقب (الجدول 1) كناتج لكل بعثة، التي تعتبر بمثابة بطاقة الصحة المالية لمكتب الصندوق، أو وحدته، أو شعبته بشأن الأبعاد الستة المقيّمة.

الجدول 1

بطاقة أداء المراقب

	أبعاد الرقابة الداخلية	**التصنيف**
المكتب الميداني أو الشعبة: الضوابط الداخلية القائمة	1- حقوق الوصول والفصل بين الواجبات	
	2- التفويض والتفويض الفرعي	
	3- الحسابات المصرفية، والنقدية، وحماية الأصول	
	4- مخاطر التدليس في التوريد في المشروعات	
	5- عمليات الإغلاق المالي	
	6- مخاطر التدليس في أساليب العمل	

الدرجة الشاملة للضوابط الداخلية للمكتب أو الشعبة	

	لا توجد نقاط ضعف رئيسية في الرقابة أو قضايا تتعلق بالكفاءة – لا يطلب أي إجراء
	بعض نقاط الضعف في الرقابة أو قضايا تتعلق بالكفاءة تتطلب خطة عمل لمعالجتها (ما يصل إلى 12 شهرا)
	نقاط ضعف كبيرة في الرقابة أو قضايا تتعلق بالكفاءة تتطلب خطة عمل لمعالجتها (شهران إلى ستة أشهر)

31- وحيث تلاحظ نقاط ضعف في الرقابة، يُعد المكتب، أو الوحدة، أو الشعبة خطة عمل مع جدول زمني إرشادي يتفق عليه للتنفيذ والمتابعة من وظيفة الرقابة ضمن شعبة المراقب المالي حسب الاقتضاء.

32- وتُوقّع شهادة على الضوابط الداخلية رقميا من رئيس المكتب أو الوحدة، أو مدير الشعبة، تؤكد تطبيق نظام مناسب للرقابة الداخلية وبيئة الرقابة.

33- وقد أطلقت وظيفة الرقابة ضمن شعبة المراقب المالي حلا برامجيا يعرف باسم ضوابط TeamMate+ لجميع الأنشطة المذكورة أعلاه، يضمن نهجا رقميا للبعثات، والتوثيق، والإبلاغ، وعمليات التصديق.

34- ومع إطلاق العملية الجديدة مؤخرا خلال الفصلين الثاني والثالث من عام 2021، أجريت البعثات (افتراضيا) في المركز الإقليمي في فييت نام، والمكتب القطري في السودان، والمكتب القطري في بيرو. وتجري الآن بعثتان في المركز الإقليمي في جنوب أفريقيا، والمركز الإقليمي في مصر، ويخطط لإنجاز خمسة مكاتب إضافية بنهاية عام 2021. ومن بين البعثات الثلاث المنجزة، صنفت اثنتان على أنها خضراء بوجه عام مع بعض المجالات التي تحتاج إلى التحسين، وواحدة على أنها صفراء مع بعض المجالات التي تحتاج إلى التحسين. وقد اتخذت إجراءات لمعالجة جميع البنود الصفراء.

35- وجرى اختبار أكثر من 300 حالة لحقوق الوصول خلال السنة في أنظمة مالية رئيسية، ولوحظ وجود مجالات بنسبة 17.8 في المائة قابلة للتحسين لضمان الامتثال لإطار الرقابة الداخلية، جرى تنفيذها لاحقا والتخفيف من مخاطرها.

36- وبالنسبة للهدف الثاني، تعتبر وظيفة الرقابة ضمن شعبة المراقب المالي الأداة الضامنة الجديدة لإطار المساءلة في الصندوق، وإطار التفويض بالصلاحيات في الصندوق. ويوفر إطار المساءلة وإطار التفويض بالصلاحيات الجديدان مزيدا من تفويض الصلاحيات لموظفي الصندوق على الصعيد العالمي لتمكين الموظفين، مع تركيز خاص على المكاتب اللامركزية، مع تحسين التزامات المساءلة. وقد انبثق هذا الدور عن العمل الذي أجراه الفريق العامل المعني بالتفويض بالصلاحيات الذي يضم أربع شعب رئيسية: شعبة المراقب المالي، ومكتب المستشار العام، ووحدة التغيير، والإيصال، والابتكار، ومكتب الرئيس ونائب الرئيس.

37- وكنتيجة لعملية التفويض بالصلاحيات، أصدر أكثر من 40 تفويضا جديدا أو منقحا بالصلاحيات في نشرة رئيس الصندوق PB/2021/03 في خمسة مجالات: (1) التوريد؛ (2) الموارد البشرية؛ (3) العمليات الميدانية؛ (4) الحوكمة والمراسم؛ (5) الميزانية والتمويل، مما زاد من التفويض بالصلاحيات في الصندوق.

38- وأنشأت وظيفة الرقابة ضمن شعبة المراقب المالي وثيقة متكاملة تتألف من إطار المساءلة، وإطار التفويض بالصلاحيات، وجدول صلاحيات التفويض بالصلاحيات، وهي "وثيقة حية" تحدّث شهريا بعد اتباع عملية العناية الواجبة، لتيسير وصول جميع موظفي الصندوق إليها. وأنشئت أدوات جديدة مثل النماذج الإلكترونية الرقمية لطلب إضافة، أو تعديل، أو تفسير عمليات التفويض بالصلاحيات التي ترسل بصورة تلقائية إلى الشعب ذات الصلة من أجل الاستجابة السريعة. كما يصدر موجز بجميع التغييرات الموافق عليها على موقع شبكة الصندوق الداخلية وتكون متوفرة ليطلع عليها جميع موظفي الصندوق.

39- ويجري تعزيز المساءلة من خلال التصديق السنوي من جميع المفوّضين والمفوَضين الفرعيين الذين يشهدون على التطبيق المناسب والفعال بجميع عمليات التفويض بالصلاحيات الموكلة إليهم. ويجري وضع برنامج تدريبي على شبكة الإنترنت من الوظيفة، مع دعم من شعبة الموارد البشرية ومزود خارجي، يتوقع إطلاقه في الفصل الأول من عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تجرى اتصالات وعروض مكثفة في جميع الشعب.

40- وبالنسبة للهدف الثالث، تستعرض الوظيفة أساليب العمل المحددة وتحدد المجالات التي تستفيد منها الأساليب اليدوية من الرقمنة، وهي إما تدعم التنفيذ أو تسلط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الاستثمار في الأدوات واللوحات المؤتمتة.

ثالثا – التدريب والثقافة

41- نجح برنامج التدريب على مخاطر الضوابط الداخلية والجرائم المالية، الذي أطلقته شعبة المراقب المالي في عام 2020 بدعم مالي من شعبة الموارد البشرية، ونفذته بالشراكة مع المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة، في تدريب أكثر من 110 موظف في دعم ثقافة تحسين الرقابة الداخلية والتوعية بالجرائم المالية.

42- وتشكل حلول البرمجيات الجديدة، والنماذج الإلكترونية الرقمية، واتصالات شبكة الصندوق الداخلية، والمدونات، وحضور اجتماعات الموظفين والتدريب عبر شبكة الإنترنت نهجا شموليا لدعم ثقافة راسخة بشأن الضوابط في الصندوق.

رابعا – الرصد والإبلاغ

43- تُرفع المعاملات المصنفة على أنها ذات مخاطر كبيرة أو عالية إلى المراقب المالي في الصندوق، ويجري إبلاغ كبير الموظفين الماليين بها. ومع إنشاء لجان المخاطر الجديدة في الصندوق، يجري الإبلاغ عن الحالات الاستثنائية إلى لجنة المخاطر ذات الصلة بالتشاور مع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية، حسب الاقتضاء. كما يجري الإبلاغ عن بعض مؤشرات المخاطر الرئيسية في لوحة المخاطر المؤسسية المنقحة إلى الهيئات الرئاسية.